د. سامي الصقار*

تعليق على مقالة «ظلال فوق مكة» عن تدمير التراث الاسلامي في السعودية:

الآثار الاسلامية في مكة والمدينة تختفي والمسلمون صامتون!

■ لفت نظري في جريدة «اندبندنت» اللندنية، وهي الجريدة التي تبدي اهتماما كبيرا بالشؤون العربية والاسلامية، اقول: لفت نظري المقال الذي نشرته بالعنوان المشار اليه اعلاه على الصفحتين 24 ـ 25 من عدد يوم 2006/4/19، وهو بقلم دانيال هاودن، وقد وضع له عنوانا فرعيا لا اريد ترجمته حرفيا، واكتفي بالقول انه ينطوي على عتاب قاس لآل سعود. وقد رافق المقال صور للحرم المكي، وقد اختفى في ظلال ناطحات السحاب التي ارتفعت حوله حتى طاولت مآذن الحرم الشريف. ويقول الكاتب: ان تلك الظلال صارت تخيم على اقدس بقعة اسلامية، اذ شيدت المباني على بضعة امتار من أسوار المسجد الحرام، وصارت تحجب حتى النور عنه، وتلقي بكلكلها على روعة مبنى الكعبة المشيد بأحجار الغرانيت، وهو المبنى الذي يؤمه ما لا يقل عن اربعة ملايين حاج في كل عام.

وهكذا فان الابراج الجديدة تقوم دليلا صارخا على تدمير التراث الاسلامي، وازالة عناصر الصبغة التاريخية عن مكة. ويشير المقال الى ان جريدة «اندبندنت» سبق ان نوهت في شهر آب (اغسطس) الماضي بأن المدينتين المقدستين (مكة والمدينة) تتعرضان لعدوان غير مسبوق من جانب فريق من المتعصبين الذين يختفي وراءهم اهل المكاسب التجارية. ويشير الكاتب الى تصريح ادلى به الامير تركي الفيصل، مفاده ان حكومته قد انفقت (19) بليون دولار على صيانة المدينتين. ويؤكد انها تدرك مدى اهمية صيانتها، ومدى تعلق الملايين من المسلمين القادمين من جميع انحاء العالم، بهما وبزيارة الحرمين الشريف، ولذلك لا يمكن ان نسمح (اي حكومته) بالتدمير.

ولكن كاتب المقال يقول: ان هذا التصريح يتعارض كليا مع الصور المنشورة اليوم (ويقصد الصور المرافقة لمقاله) وهو يعتبرها وثيقة تؤكد وقوع التدمير على مواقع الآثار، وحلول ناطحات السحاب محلها، ويقول: «ان ذلك يقع على مرأى من جانب السلطات الدينية السعودية، وهو امر يتواصل في حملة مستمرة منذ عقد من السنين، مما مكن المتمولين من تشييد مبان متعددة الطبقات للفنادق والمطاعم ومراكز التسوق والشقق باهظة الثمن، مما لم ير مثله خارج (دبي) على حد قوله. ويرى الكاتب ان القوة الدافعة وراء حملة التدمير هذه، هي (الدعوة الوهابية) التي ترى في بقاء المواقع التاريخية وتقديسها ما يتعارض والعقيدة الاسلامية. ثم ينقل الكاتب عن الدكتور عرفان احمد العلوي (رئيس مؤسسة التراث الاسلامي) قوله: ان ما حصل لقبر آمنة بنت وهب، والدة الرسول (ص) يعتبر انموذجا لحملة التدمير، اذ هدمته الجرافات وصُبّ البنزين فوق انقاضه، ولم تنفع لانقاذه آلاف النداءات الصادرة من جانب مسلمي العالم، لحفظه!

يقول الكاتب: ان ما بقي في مكة من آثار اسلامية يقل عن العشرين، وقد تم تدمير اكثر المواقع، ومنها بيت خديجة زوجة الرسول (ص)، اذ هدم وشيدت مكانه (مراحيض عامة)! اما بيت الصحابي ابي بكر، فهو الان تحت مبنى فندق (هلتون). واما مسجد ابي قبيس، فهو تحت ارضية القصر الملكي. ثم يستطرد الى القول: ان دولة النفط الغنية التي كانت تضخ المال الى (طالبان) الذين دمروا تمثال (بورا) في افغانستان، قد تمكنت من حجب النقد الدولي لاعمالها التخريبية! واما الاكاديمية الدكتورة مي اليماني (مؤلفة كتاب مهد الاسلام)، فتقول: قد حان الوقت للدول الاسلامية ان تتجاهل اثرياء النفط السعودي وتقول كلمة الحق بحقهم. وتستطرد فتقول: ان المفزع ان لا يجادل احد في شرعية تولي ال سعود لرعاية الحرمين الشريفين، الموضعين المقدسين لدى مليار من المسلمين، وهما يتعرضان لحملات التدمير دون ان يكترث احد بذلك. فعندما تعرضت صورة الرسول (ص) للاساءة من جانب رسام دنماركي قام الآلاف بالتظاهر والاحتجاج، اما المواضع ذات العلاقة بالنبي (ص)، وهي تراث اسلامي عريق، فلم يقم احد بمثل ذلك الاحتجاج تجاه تدميرها!

ثم تقول: كثير من الناس، ولعل بينهم اعضاء مجلس الشيوخ الامريكي، يعتقدون ـ وهم معذورون ـ ان آل سعود هم رعاة الحرمين الشريفين منذ عصور قديمة، بينما الحقيقة هي ان المملكة السعودية دولة حديثة، وان آل سعود تصدوا للعمل السياسي بتحالفهم مع مؤسس الوهابية سنة 1744م، ثم تطور امرهم فشكلوا دولة على اساس قبلي، وعندها تولى ال سعود فيها، جانب القوة وفازوا بالمال، بينما تركوا للمتشددين من رجال الدين حرية العمل لنشر مبادئهم المتطرفة. وعلى اي حال فان القائد القبلي (هذه التسمية وردت في المقال) ابن سعود، تمكن منذ (80) عاما فقط من احتلال مكة والمدينة، ولأجل اسباغ الصفة الشرعية على الحكم اتخذ لقب (خادم الحرمين الشريفين). ولكن هذه الشرعية كلفت المسلمين الكثير، اذ ترتب عليها ان يتوجهوا بأنظارهم الى مكة في طلب الارشاد، رغم تعددية الاتجاهات في الاسلام. وعندما تمت للوهابيين السيطرة على الحجاز، سارعوا للتدخل في شؤون الحج، ففي عام 1929 منعوا دخول المحمل المصري، باستخدام القوة، مما ادى الى مقتل (30) حاجا مصريا، فقطعت مصر علاقاتها بالسعوديين، ولكن قليلا من الحكومات الاسلامية اكترثت بذلك. وبدلا من ان يعترف السعوديون بوجود التعددية في الآراء الاسلامية، استمروا في ممارسة حملات التدمير التي طالت حتى موضع ولادة الرسول (ص) الذي وقع ضمن موقف للسيارات. هذا وترى الدكتورة مي اليماني ان على ال سعود الان كبح جماح الوهابية والاعتراف بأن مكة كانت دائما رمزا للتعددية الاسلامية، وانه ينبغي ان تعود تلك التعددية اليها، غير انه مع ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية لم نلحظ الا اشارات ضعيفة على استماع ال سعود لمثل هذه النصيحة، وبدلا من ذلك نراهم يهدمون القلعة العثمانية التي شيدت سنة 1780م فوق جبل (بلبل)، وكانت رمزا لقوة الدولة العثمانية خادمة الحرمين الشريفين، وهي تشرف على الكعبة، اذ هدمتها منذ اربع سنوات بالجرافات، وتحولت ارضها الى مبنى برج يضم شققا باهظة الثمن، فايجار الشقة الواحدة منها لشهر واحد (هو شهر رمضان) يبلغ (137) الف باوند! اما جبل النور الذي يضم غار (حراء) الذي شهد نزول اول آيات القرآن الكريم، فقد قام المتشددون بتدميره لمنع الحجاج من زيارته. كما ان جامعا عمره (1200) سنة فيه قبر لاحد احفاد الرسول (ص) قد هُدم بالمفجرات (وقد نشرت الجريدة صورة التفجيرات بحضور افراد من الشرطة الدينية، وهم يحتفلون بذلك الانجاز!).

واختتم المقال بما قاله الدكتور سامي العنقاوي، المهندس المعماري الحجازي الذي نذر نفسه لبذل الجهود من أجل انقاذ التراث المعماري الموجود في أهم مراكز الحج الاسلامي، إذ قال: إننا على وشك أن نقول لمكة: الوداع. وزاد على ذلك قائلاً: إننا نشهد الآن الأيام الأخيرة لكل من مكة والمدينة!!

هذه خلاصة المقال، وأرجو أن أكون قد وفقت في عرضها، وبالنظر لخطورة ما ورد فيها، رأيت من واجبي التعليق عليها بما عندي من معلومات ذات علاقة. ولكنني أود هنا أن أنبه القارئ بأنني أكتب ما أكتب، ولا أحمل مشاعر معادية للسلطات السعودية، بل على العكس فإنني أتعاطف معها، ولا أنسى أنني قضيت (18) عاماً هي أسعد أيام حياتي، يوم كنت أستاذاً في جامعة الملك سعودي في الرياض، لقيت خلالها الكثير من الرعاية والتكريم. ثم إنني أقدر للسعوديين عنايتهم بالحرمين الشريفين، ولا سيما من ناحية التعمير والتوسيع، كما أقدر لهم مدهم للطرق في طول البلاد وعرضها، مما يسر للحجاج الوصول الى الحرمين بيسر وأمان. ولكن ذلك لا يمنعني ـ بصفتي مسلماً ـ أن أبدي بعض الملاحظات حول ما ورد في المقال موضوع البحث، وأقول:

1ـ أنا أشارك كاتب المقال قلقه حول مصير مشاهد مهمة من التراث الإسلامي اجتثت من أرضها، من ذلك ما قاله عن موضع مولد الرسول (ص). وأذكر أنني عندما أديت فريضة الحج سنة 1365هـ / 1946م، سألت بعض أهل مكة عن الموضع، فلم أحظ بجواب حتى هداني الله إلى رجل من أهل العلم رافقني إلى زاوية في شارع قريب من الحرم، حيث تراكمت القمامة، وقال هذا هو الموضع! وأن المبنى المقام فيه قد هُدم عند احتلال السعوديين لمكة المكرمة سنة 1343هـ/1925م!!

في الحقيقة أن السعوديين قد سبق لهم هدم هذا الموضع فمنذ احتلالهم للحجاز في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي. وبعد إخراجهم من الحجاز من قبل الخديوي (محمد علي) بادر إلى إعادة بنائه، وفقاً لما ذكره الرحالة السويسري (بركهارت) في رحلته، إذ حج عام 1296هـ/1815م، بزعم أنه مسلم (والله أعلم). هذا وقد وصف الرحالة المسلمون المبنى وروعته، وما كانت زيارته تبعث في النفوس من المشاعر، ولاسيما لدى الحجاج. وقد ذكره الرحالة الأندلسي ابن جبير الذي حج في أوائل القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، وذكر في كتاب رحلته (طبعة لايدن ـ 1952م، ص113 ـ 115) إنه من المشاهد المباركة الطاهرة التي هي أول تربة مست جسد النبي الطاهر. وقال: إنه مسجد لم يرُ أحفل منه، أكثره من الذهب والموضع الذي سقط فيه الجسم الطاهر محفوف بالفضة إلخ.. وذكر زيارة الناس له متبركين، وخاصة في شهر ربيع الأول وفي أيام الاثنين.

2ـ تقع مقبرة (المعلاة) في مكة المكرمة، وفيها دُفنت أم المؤمنين خديجة (رضي الله عنها)، وكانت من المشاهد المهمة التي يقصدها الحجاج لزيارة ما فيها من قبور ولتلاوة الفاتحة عند قبر أمهم، عملاً بالسنة النبوية في الحث على زيارة القبور، وقد كان قبرها قد بني بما يليق بمقامها. ثم هناك مقبرة (البقيع) في المدينة المنورة التي تضم قبور أكابر المسلمين، ومنهم ابنة الرسول (ص) فاطمة الزهراء، وأخواتها الثلاث (رضي الله عنهن)، وقبر ابراهيم بن النبي (ص) وقد بكى عند دفنه. علاوة على قبور عدد من أئمة آل البيت كالحسن بن علي وزين العابدين بن الحسين وابنه محمد الباقر وحفيده جعفر الصادق (رضي الله عنهم). وفيها أيضاً قبر الخليفة الشهيد عثمان (رضي الله عنه)، وكثير من الصحابة، علاوة على قبر الإمام مالك بن أنس، صاحب المذهب، وغيره من عظماء الملمين، حتى كانت تسمى (جنة البقيع). وقد حرص المسلمون في مختلف العصور على بناء قبورها بشكل يليق بأصحابها، وقد وصفها الرحالون. وفي كتاب الرحلة الحجازية الذي صنفه محمد لبيب البتنوني (وفيه وصف رحلة خديوي مصر للحج في أوائل القرن العشرين الميلادي)، فيه صور فوتوغرافية جميلة لتلك المباني، وكلها هدمت بعد الاحتلال السعودي للمدينة المنورة في سنة 1925، مثلما هدمت قبور المعلاة ومبانيها. وهكذا حرم الحجاج من رؤية تلك المشاهد في المقبرتين، وخاصة أولئك القادمين من أقطار كالعراق وإيران والمغرب حيث تحظى مشاهد ال البيت وغيرهم من عظماء المسلمين بمنتهى الرعاية والعناية.

3ـ لا شك أنني ـ ويشاركني فيما أقول كل مسلم ـ أقدّر الجهود التي بذلها السعوديون في إعمار الحرمين، وهذا أمر لا ينكره أحد، سواء اتفق معهم أم عارضهم. حقاً إن الزيادات التي أضيفت إلى المسجدين جعلتهما يتسعان لملايين الحجاج، وتسيير أداء الفرائض فيها. ولكن تلك التوسيعات لم تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة المدينتين وما فيهما من مبان تراثية ومواضع تاريخية، كان من الواجب عدم التفريط بها. من ذلك مثلاً (قبة العباس) التي كانت تعلو بئر زمزم، وهي معلم مهم اختص به عم النبي (ص)، وكان ينبغي إبقاؤها احتراماً لمكانة صاحبها. أما بالنسبة لموضع مولد النبي (ص)، فكان بالإمكان تحويله إلى مكتبة حتى إذا بلغته توسعة الحرم أمكن إبقاؤها في بعض أروقته، ويمكن التعامل مع مواقع أخرى كدار (الأرقم) الذي اتخذه الرسول (ص) مقراً للدعوة، وما إلى ذلك، وقد ذكره ابن جبير في رحلته (ص113 ـ 115)، وسماه (دار الخيزران)، لأن الخيزران والدة الرشيد (رحمهما الله) اشترته وأوقفته، وقد عده الرحالة من المشاهد التي دأب المسلمون على زيارتها، إذ كان الموضع الذي كان الرسول (ص) يتعبد فيه سراً مع أصحابه.

ومن المشاهد التي ذكرها ابن جبير دار أبي بكر الصديق ودار جعفر الطيار (رضي الله عنهما). كما ذكر مشهداً يزوره المسلمون في جبل أبي ثور القريب من مكة، فيه الغار الذي اختبئ فيه الرسول مع صاحبه أبي بكر، الوارد ذكره في القرآن الكريم (سورة التوبة ـ الآية 40). ويذكر أيضاً ضمن مشاهد مكة (قبة الوحي) وهي في دار خديجة، وفيها تزوج بها النبي (ص)، وفي تلك الدار قبة صغيرة كان فيها مولد فاطمة ومولد الحسن والحسين (رضي الله عنهم). ويقول إنها بنيت (أي القبة) بناء يليق بها. وقد ذكر هذه الدار أيضاً ابن بطوطة ضمن المشاهد التي تزار في مكة في زمنه (في أواسط القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي)، كما ذكر دار أبي بكر الصديق (انظر رحلته ـ طبعة صادرة 1960 ص138 ـ 140). وهذه كلها هدمت وزالت من الوجود.

ومما أود ذكره هنا ببالغ التقدير ما فعله الملك فيصل بن عبدالعزيز (رحمه الله) حيث انه منع ـ عند توسعة الحرم الأولى ـ هدم الأروقة المحيطة بالبيت الحرام التي بناها السلطان العثماني، وأمر بأن تبدأ التوسعة وراء تلك الأروقة.

هذا وقد كان في الحرم جناح (الزيادة) بحدودها الواضحة، وهي التي أضافها المهدي العباسي، وكانت متميزة في موقعها، لكنها زالت من الوجود، وقد كان حرياً أن تبقى لأنها تؤلف جزءاً مهما في تاريخ عملية تطور بناء الحرم. كذلك كان هناك مقابل باب السلام ـ على ما أظن ـ مبنى ذو أهمية تاريخية يسمى (التكية المصرية) وهي تعود في أصلها إلى العهد المملوكي، وكانت تقوم بمهام كثيرة، إذ هي مأوى للفقراء من المجاورين، كما كانت تستخدم مقراً لبعثات الحج المصري، ومستوصفاً لاستقبال المرضى ومعالجتهم. وقد كان بالإمكان إبقاؤها لتحتل إحدى زوايا التوسعة وتستمر في تأدية مهماتها. وعلاوة على ذلك كان في الحرم سبع مآذن، ولكل منها تاريخها وطرازها المتميز، وقد ذكرها الرحالة المسلمون، وقد بقيت قائمة إلى ما قبل التوسعة، غير أنها هدمت كلها، مع أنها كانت تقع في بعض زوايا الحرم، ولم يكن في بقائها ما يعرقل زيارة الزائرين أو أداء الصلوات. كذلك كان الحرم يضم عدداً من المكتبات وبعض المدارس القديمة، مثل مدرسة إقبال الترابي أحد قادة الدولة العباسية. وهذه كلها لم يبق لها أثر!!

4ـ أما في المدينة المنورة، وهي العاصمة الإسلامية الأولى، فقد ضمت الكثير من المباني التاريخية وقد أشار إليها ابن بطوطة في رحلته (ص134) كمزارات يقصدها المسلمون، ومنها قبر حمزة عم النبي (ص) عند جبل أحد. وقد ذكره الرحالة ابراهيم بن عبدالرحمن الخياري المدني المتوفى سنة 1083هـ (طبعة رجاء السامرائي ببغداد، ص 338 ـ 339)، وقال: إن أهل المدينة المنورة اعتادوا على زيارته. كذلك ضمن بيوت كبار الصحابة وبعض المساجد، ومنها مسجد الغمامة في (المناخة)، كما كان فيها سور قديم له أبوابه وقد رأيت بعضها سنة 1946، لكنها كلها زالت من الوجود. ويحضرني ذكر مبنى خاص هو (مكتبة شيخ الإسلام)، وهي مكتبة أنشأها على طراز اسلامي جميل، شيخ الاسلام للدولة العثمانية بجانب الحرم، وضمت مئات من المخطوطات النادرة، وكان المبنى قائماً بذاته قرب سور الحرم، وكان بالإمكان ضمه بكامل هيكله الى المسجد دون أن يؤثر على أداء الصلوات، ولكن الهدم كان نصيبه!

هذا وقد شهدت المدينة مأثرة مهمة شارك في اقامتها مسلمو العالم استجابة لدعوة السلطان المسلم العظيم عبد الحميد العثماني (رحمه الله)، وهي محطة السكة الحديد التي مدها السلطان ـ كوقف اسلامي ـ واضحت معلما مهما من معالم المدينة، اذ كانت تستقبل قطارات الحجاج القادمين من الشام (ومن ورائها من اقطار المسلمين). ولكن حركة القطار قد تعطلت بسبب التخريب الذي حل بالسكة خلال الحرب العالمية الاولى، غير انه امكن اعادة تعمير قطاعات منها، هي الواقعة في سورية وفلسطين والاردن، ولكن الجزء الاهم الواقع في الحجاز لم يتم تعميره رغم قرارات الجامعة العربية في اول تأسيسها سنة 1944 باعادة تأهيله! كما ان محطة المدينة قد زالت من الوجود، وزال بوجودها معلم تاريخي اسلامي، ولم يشفع لها للبقاء كونها مشيدة على طراز اسلامي رائع، وبالامكان تحويلها الى متحف!

5ـ ان القول بأن الابقاء على القبور وعلى المباني التاريخية والعناية بها، فيها شبهة من الشرك، فهو حجة ضعيفة لا يسندها الواقع المعاش، ولا العقل، ولا التصرفات التي يمارسها اهل التحريم انفسهم. واضرب على ذلك مثلا، وهو ان الحكومة السعودية قد ابقت على مبنى (من الطين لا يحفل بأي ميزة معمارية خاصة) يسمى (المصمك) يقع في مدينة الرياض، وقد انفقت الكثير من المال لصيانته، لمجرد كونه مقر ابن عجلان، عامل ابن رشيد على الرياض، وان الملك عبد العزيز استهدفه لاجل قتل الاجانب! واقيم على مقربة منه بناية من الطين ايضا تمثل احدى بوابات سور الرياض. وهذه البوابة بدورها كلفت من المال الشيء الكثير. ثم هناك مبنى يقع في قلب الرياض الحالية، يسمى (القصر المربع) وهو الذي كان يقيم فيه الملك عبد العزيز ويتخذه مقرا للحكم. ابقت عليه الحكومة، واستملكت الحي الواسع المحيط به بالكامل، لاجل اقامة متحف يحيط بالقصر المذكور. وهنا انفقت عشرات الملايين على الاستملاك فقط. ولم يقل احد ان ابقاء المصمك او المربع فيه شبهة من الشرك وما الى ذلك. هذا وان المنطقة التي يقع فيها (المصمك) قد هدمت كلها واعيد بناؤها بما في ذلك جامع الرياض الكبير وقصر الامارة ومبنى بلدية الرياض، علاوة على الاسواق، كلها صممت بشكل لا يمس بالمصمك، لا من قريب ولا من بعيد! وزيادة على ذلك فان مباني (الدرعية) عاصمة آل سعود الاولى التي خربتها جيوش محمد علي الكبير، استبقيت، وهي تلقى رعاية خاصة من جانب الحكومة، كما هو الحال بالنسبة للمصمك والمربع!

6ـ هناك حقيقة ينبغي ان يتذكرها من يهمه امر المباني التاريخية، ولا سيما السعوديون، وهي بأن الاغلبية الساحقة من المسلمين، وهم بمئات الملايين ـ على اختلاف مذاهبهم ـ لا يشاركونهم في موقفهم من القبور ومن المباني التاريخية. ففي العراق مثلا عشرات المقابر لآل البيت ومنها مشاهد الامام علي (كرم الله وجهه) وابنائه واحفاده. وقد زار ابن بطوطة مشهد الامام في النجف، ونوه بفخامة بناء المزار الذي سماه (روضة) انظر (رحلته ص 176 ـ 177). كما زار في البصرة مشهدي الزبير وطلحة (رضوان الله عليهما) وقبر حليمة السعدية المرضعة وقبر ابنها رضيع الرسول (ص)، وكذلك قبر الصحابي أبي بكرة، وقبر الحسن البصري ومالك بن دينار (رحمهم الله) وغيرهم (الرحلة ص 187 ـ 188). وفي العراق ايضا قبور عدد من الصحابة مثل سلمان الفارسي وحذيفة بن اليمان (رضي الله عنهما) وقبور كبار الائمة كالامام أبي حنيفة والشيخ عبد القادر الكيلاني وكلها تلقى ما تستحقه من الرعاية والتعظيم. بل وقد كان فيها قبر الامام احمد بن حنبل، الا ان تحول مجرى نهر دجلة ادى الى انهياره. بل وفي العراق عدد من قبور الانبياء (عليهم السلام) مثل (شيت ويونس والعزير وذي الكفل)، علاوة على قبري آدم ونوح اللذين يقعان ضمن ضريح الامام علي (كرم الله وجهه). وقد قام ابن بطولة بزيارة القبور التي اشرت اليها في بغداد، الى جانب قبور عدد من مشايخ الصوفية، مثل السري السقطي وبشر الحافي والجنيد البغدادي. وقال: ان اهل بغداد كانوا يزورونها في كل يوم جمعة، علاوة على ذكره قبور الخلفاء (الرحلة ص 226 ـ 227).

وفي مصر اضرحة لعدد من اهل البيت النبوي الكرام، كما فيها قبر الامام الشافعي (رحمه الله)، وفي لبنان قبر الامام الاوزاعي، وفي مدينة الخليل قبر ابراهيم (عليه السلام). وفي ايران عدد غير قليل عن الاضرحة يتقدمها ضريح الامام علي الرضا بن موسى الكاظم في مشهد، وقبر شقيقته في قم. وقد زار ابن بطوطة مشهدا لاحد ابناء موسى الكاظم في مدينة شيراز (رضي الله عنهم اجمعين) الى جانب زيارته لمشهد احد الصالحين هناك ونوه بقيام الناس بزيارة تلك المشاهد (الرحلة ص 212 ـ 213). وفي تركيا ضريح جليل للصحابي أبي ايوب الانصاري في اسطنبول، علاوة على مقابر سلاطين بني عثمان العظام الذين نشروا الاسلام بين الملايين ودافعوا عن حوزته لخمسة قرون. وتزخر الهند وباكستان بأضرحة السلاطين، ومثلها اقطار اسيا الوسطى والشمال الافريقي. وقد كان الرحالون المسلمون، كابن بطولة ـ وهو من علماء المسلمين وقضاتهم ـ لا يتحرجون من زيارة المشاهد في البلاد التي يزورونها، بل يعدون ذلك من باب تأدية الواجب، وقد زار ابن بطوطة المشاهد التي مر ذكرها علاوة على مشاهد مصر ودمشق والقدس (ص 39 و59 و96)، مثلما زار الخياري قبر الشيخ محيي الدين بن عربي في دمشق واشاد بمنزلته (الرحلة ص 135 وما بعدها)، كما زار قبر الصحابي خالد بن الوليد في حمص وقبر ابي يزيد البسطامي (ص 182).

لقد وقعت جميع هذه الزيارات ولم يبدر من الزائرين اي علامة يمكن اعتبارها شبهة الشرك قط. في الحقيقة ان الموقف السلبي للسعوديين من القبور والمباني التاريخية ينطوي على اتهام للمسلمين قاطبة (ما عداهم، هم واتباعهم الاقربون) بالوقوع في شبهة الشرك، وان المسلمين منذ بداية التاريخ الاسلامي حتى يومنا هذا كانوا على ضلال، وانهم لم يعرفوا الاسلام الصحيح الا على ايدي الوهابيين، وهذا اتهام خطير. كما ان الموقف السعودي ينطوي على فرض التفسير الوهابي للاسلام على المسلمين جميعا، وهو امر غير مقبول، لان الاسلام يقوم على التعددية، ولولاها لما نشأت المذاهب الاسلامية، ولتجمدت النصوص، وتعطل الاجتهاد، وعندها يفقد الاسلام ميزته الكبرى بأنه الدين الذي يصلح لكل زمان، ولكل مكان.

7ـ في الحقيقة ان السعوديين عندما احتلوا الحجاز، اعلنوا بأنهم يعتبرونه قطرا يخص جميع المسلمين، وتعهدوا بأن يديروا شؤونه نيابة عن المسلمين، كأمانة في اعناقهم. وهذا معناه ان يحتفظوا بكل ما كان قائما في الحجاز ويتركوا لاهله ممارسة العبادات حسب مذاهبهم التي اعتادوا عليها والتي اعترفت بها جميع الدول التي توالت على حكم الحجاز، حتى اقيمت في الحرم المكي، مقامات فيها محاريب خاصة بكل مذهب من المذاهب الاربعة (كان يضاف اليها احيانا مصلى للزيدية)، وان لا يتعرضوا لهم بشيء، ولكنهم سرعان ما فرضوا عليهم المفهوم الوهابي للاسلام، ليس فقط في العبادات، بل وفيما يتعلق بالمباني التاريخية التي بقيت على مرّ العصور وتداول الدول، مزاراً للحجاج الذين يجدون في رؤيتها نفحات روحية تبعث في نفوسهم مشاعر اسلامية عميقة لا تستطيع الكتب او الروايات الشفوية والمواعظ ان تحدثها، وخاصة في نفوس من لا يحسن القراءة وقد سبقت الاشارة الى ما شهده الرحالة المسلمون في مختلف العهود الى وجود المزارات في مكة والمدينة، وفي غيرها من بلاد المسلمين، وكان المسلمون يقبلون عليها، دون ان يعترض عليهم احد، ويتهمهم بارتكاب تهمة الشرك. ان للمباني دوراً كبيراً في استعادة الذكريات، اذ تساعد من يزورها على تصور احداث التاريخ، وكأنهم يرونها رؤية العين، وفي ذلك ما فيه من تأثير روحاني عديم المثال.

ولي ملاحظة اخيرة تتعلق بالدكتور سامي العنقاوي الوارد ذكره في خاتمة المقال الصحافي موضوع البحث، فأقول: لقد عرفته عند حضوره لمؤتمر عقد في جامعة كامبردج في اوائل السبعينات من القرن الماضي الميلادي، يتعلق بشؤون جزيرة العرب، وقد ألقى العنقاوي محاضرة قيمة مدعمة بصور (فيديو) للمواقع التاريخية التي هُدمت، وتلك المهددة بالهدم، في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، وقرع ناقوس الخطر الذي تهدد المدينتين وتضمنت اقواله الواردة في نهاية المقال المشار اليه. ويبدو أن صرخاته وتحذيراته لم تجد أذناً صاغية من احد ولكنه قد برأ ذمته.

* دبلوماسي سابق من العراق

جواد البشيتي*

لا مال ولا أمن.. لا مفاوضات ولا مقاومة!

■ لا مال، ولا أمن.. لا مفاوضات، ولا مقاومة. هذا بعض من جوهر ومحتوى الحال الفلسطينية العامة بعد الفوز الانتخابي لـ «حماس»، وتأليفها حكومتها الفلسطينية. نقول «بعد»، أما الضغوط التي يتعرض لها الفلسطينيون من كل حدب وصوب، والتي لا قبل لهم بها، فلا هدف نهائيا لها سوى إنتاج أكثرية شعبية فلسطينية تضيف إلى «بعد» كلمتي «بسبب»، و«بفضل»، فحكومة «حماس»، أو سلطة «حماس»، إنما هي تجربة سياسية فلسطينية تراجيدية، أريد لها أن تبدأ ناجحة حتى تنتهي فاشلة بكل ما للفشل من معنى في القاموس الفلسطيني.

«حماس» جاءت إلى السلطة معتقدة أنها قاب قوسين أو أدنى من إنتاج تجربة فلسطينية جديدة في الجمع بين ثلاثة أشياء هي «المقاومة»، و«السلطة»، و«الحل»، فشرعت الضغوط تُظهر هذا الاعتقاد لـ «حماس»، وللفلسطينيين عموما، على أنه الوهم الخالص والقاتل والمدمِّر. اعتقدت «حماس» أن إنجازها الأول سيكون في قضية «التمثيل الفلسطيني»، فالنتائج الانتخابية ستذلل العقبات من طريق تحولها من حكومة إلى سلطة كاملة، ومن حركة غير ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية إلى مركز التمثيل السياسي والشرعي للشعب الفلسطيني بأسره، وستضطر العالم إلى أن يعاملها على أنها المرجعية العليا للشعب الفلسطيني.

وأحسب أن «حماس» استصغرت احتمال تجميد، أو وقف، المساعدة المالية الدولية للسلطة الفلسطينية لسببين: أن المجتمع الدولي لن يجرؤ، أخلاقيا على الأقل، على معاقبة الفلسطينيين على «ذنب» أخذهم بالخيار الديمقراطي في جانبه الانتخابي، ولن يجرؤ سياسيا على قطع الرواتب عن نحو 160 ألف موظف فلسطيني غالبيتهم من حركة «فتح» التي يقودها رئيس السلطة محمود عباس. وكان ينبغي لـ «حماس» أن تدرك أن هذا الاحتمال الذي استبعدته هو الاحتمال الذي تقتضي لعبة «إفراغ بالون الشعبية التي تحظى بها الحركة من معظم ما فيه من هواء» بتحويله، سريعا، إلى واقع.

«حماس» اعتقدت أن لديها من الذخيرة السياسية ما يمكّنها من أن تقف من الحلول الممكنة سياسيا وعمليا مواقف لا تتعارض، أو لا تتعارض كثيرا، مع استمرار استمساكها بما تسميه «الثوابت الفلسطينية»، فحكومة اولمرت قد تنفرد بحل في الضفة الغربية يشبه كثيرا الحل الذي انفردت به حكومة شارون في قطاع غزة. وفي هذه الحال، ليس من سبب يدعو «حماس» إلى التنازل عن أي من تلك «الثوابت»، فاستمرار «التهدئة»، أي الوقف المؤقت لأعمال المقاومة العسكرية، يكفي. أما إذا أرادت إسرائيل حلا نهائيا عبر التفاوض فـ «حماس» يمكنها أن تلبي شرطا أمنيا فحسب هو الهدنة طويلة الأجل (عشر سنوات مثلا) إذا ما جاء الحل النهائي التفاوضي مستوفيا لشروطها السياسية في هذا الصدد.

كانت «حماس» تدرك أن حلا نهائيا تفاوضيا كهذا هو المستحيل بعينه، ولكنها اعتقدت، أي توهمت، أن الحل الأحادي في الضفة الغربية، والذي يتوفر اولمرت على إعداده والتهيئة له، سيعطيها من مقومات السلطة ما يكفيها الشر الإيديولوجي لحل عبر التفاوض مع إسرائيل.

لقد اختارت «حماس» أن تنتظر تنفيذ «خطة الانطواء» حتى تعلن «تحرير» أجزاء من الضفة الغربية بعد «تحرير» قطاع غزة، مفترضة أن حكومة اولمرت لا تعتزم «بيع» الخطة لها، فإذا اعتزمت «بيعها» فإن «حماس» لن تشتريها منها إلا بثمن بخس هو زيادة وتوسيع «التهدئة».

وهذا الانتظار اقترن، كما ذكرنا، باستصغار «حماس» لاحتمال تعرُّض الفلسطينيين لضغوط مالية واقتصادية تحبل بكارثة إنسانية كبرى. وربما اقترن هذا الاستصغار بتضخيم احتمال أن تنجح حكومة «حماس» في جلب مزيد المساعدات المالية وغير المالية للفلسطينيين.

أما ما كانت تخشاه «حماس» فهو «الفشل الأمني» لحكومتها، أي فشلها في درء المخاطر الداخلية عن الأمن الشخصي للمواطن الفلسطيني، الذي اشتدت حاجته إلى قوة أمنية تمنع الاعتداء عليه وعلى أمواله الثابتة والمنقولة.

وفي اشتداد هذه الحاجة قررت حكومة «حماس» أن تستثمر جهدا سياسيا وأمنيا كبيرا لعلها تثبت للمواطن الفلسطيني أنها نجحت أمنيا، وبهذا المعنى للأمن، حيث فشلت، أو عجزت، القوى والأجهزة الأمنية الخاضعة لسلطة الرئاسة الفلسطينية، وحركة «فتح». وكان ممكنا أن ترد «حماس» على من ينتقدها لتوقفها عن المقاومة العسكرية قائلة: لقد نجحنا في توطيد الأمن الداخلي، وفي مكافحة الفساد، وفي تحسين عيش المواطن الفلسطيني، وفي إنجاز «التحرير الثاني»، الذي تصفه إسرائيل بأنه تنفيذ لخطة اولمرت في الضفة الغربية، وفي أن نقيم الدليل على أن كل تلك «الإنجازات» ممكنة حتى من غير تنازل عن «الثوابت».

كان الخيار الذي أخذت به «حماس» من غير أن تعلن ذلك رسميا هو «لا مقاومة ولا مفاوضات»، معتقدة أن الأخذ به سيعود عليها، وعلى الفلسطينيين، بالنفع والفائدة. ولكن «الخيار المضاد»، وهو خيار «لا مال ولا أمن»، سرعان ما أخذ يُظهر خيار «حماس» ذاك على أنه الطريق إلى كارثة فلسطينية إنسانية واقتصادية وسياسية.

ولا شك في أن تحول الخيارين إلى خيار واحد هو خيار «لا مقاومة، ولا مفاوضات.. لا مال ولا أمن» قد جعل «حماس»، حركة وحكومة، في أزمة يصعب تخطيها إلا بطرائق وأساليب ووسائل تلحق ضررا كبيرا بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني. من ذلك، أي من تلك الطرائق والأساليب والوسائل، كان قرار وزير الداخلية في حكومة «حماس» نشر تلك القوة الأمنية التي أنشأها، والتي وصفها بأنها قوة مؤازرة ومساندة للشرطة وللقوى الأمنية الرسمية في عملها، وكان اضطرار «حماس» إلى تهريب نحو مليون دولار إلى قطاع غزة عبر معبر رفح بحقيبة المتحدث باسم الحركة.

في قرار وزير داخليتها أرادت حكومة «حماس» أن تقول للفلسطينيين إن هناك من يسعى في سبيل جعل الفلسطينيين ينظرون إليها على أنها فاشلة حتى في منع الاعتداء على الأمن الشخصي للمواطن الفلسطيني، وإن من يعترض على نشر تلك القوة الأمنية له مصلحة فئوية ضيقة في اتخاذ «الانهيار الأمني» وسيلة لتأليب الفلسطينيين على حكومة «حماس».

وفي محاولة التهريب أرادت أن تقول إنها لن تألو جهدا في سبيل الإتيان، ولو بقليل من المال، للأسرى وذويهم. ولكن الحجة المضادة أكثر وجاهة، فمعبر رفح يمكن أن يتعرَّض لما تعرَّض له السجن في أريحا، فالمراقبون الأوربيون كان يمكن أن يغادروا المعبر بدعوى أن أموالا لدعم الإرهاب تُهرَّب عبر المعبر، فتتخذ إسرائيل هذا الرد المحتمل ذريعة لعمل يؤدي إلى إغلاقه مع ما يترتب على ذلك من إضرار